فلسطينيّو سورية: حضورٌ دائمٌ في الأزمة

□ طارق حمّود ❖

يمثّل فلسطينيّو سورية عنصرًا مهمًّا لمختلف أطراف الصراع السوريّ، لرمزيّةِ ما يمثّله الموقفُ من فلسطين في تعزيز كلّ منها. إلا أنّ هذه الرمزيّة جلبتْ عليهم ويلاتِ تلك الأطراف: بين مَن يشكّك في ولائهم للثورة، ومَن يتّهمهم بنكران الجميل.

ولذلك شَرَعوا، وهم أقلُّ الأقليّات،[1] يتجهّزون لسيناريوهاتٍ ليست أقلّ قتامةً ممّا واجهه فلسطينيّو العراق، أو فلسطينيّو الأردن بعد أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠، أو فلسطينيّو لبنان إبّان الحرب الأهليّة.

❖ كاتب فلسطيني. منسّق «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية.»

(١) تبلغ نسبةُ سكّان المخيّمات من الفلسطينيّين مقابل سكّان سورية ٢,١٪ فقط، وتصل نسبةُ مجموع اللاجئين الفلسطينيّين إلى مجموع سكّان سورية إلى ٢,٢٪ فقط. وفي حساب الأقلّيّات يمثّل الفلسطينيّون أقلّ أقلّيّة بعد الشيعة الجعفريّة الإثنيّ عشريّة.

حضور الفلسطينيّين في الأحداث

اندلعتْ شرارةُ الحراك في سورية يوم ٢٠١١/٣/١٨ بتظاهرةٍ انطلقتْ من المسجد العمريّ في درعا بعد صلاة الجمعة، تنديدًا باعتقال ١١ طفلًا من أبناء حيّ درعا البلد، وإهانةِ وجهاء درعا الذين زاروا رئيسَ فرع الأمن السياسيّ، العميد عاطف نجيب، لحلّ الإشكال. ومع تطوّر الأحداث، واتّباعِ عنفٍ سلطويٍّ أدّى إلى سقوط عشراتِ الشهداء خلال اجتياح المسجد العمريّ لفضّ اعتصام المحتجّين، توسّعتْ دائرةُ الاحتجاج. فأحرق المتظاهرون السوريّون من أبناء محافظة درعا عددًا من المقارّ الحكوميّة يوم الاثنين ٢٠١١/٣/٢١، أبرزُها القصرُ العدليّ الذي يبعد ٢٠٠ متر عن مخيّم اللاجئين الفلسطينيّين في درعا. (٢) وهذا ما دفع الأجهزةَ الأمنيّةَ إلى اتهام المخيّم بأحداث يوم الاثنين. وهو ما أكّدتْه **الوطن** السوريّة، (٣) المقرّبةُ من النظام، حين نشرتْ تقريرًا طويلًا في اليوم التالي، متّهمةً الفلسطينيّين بـ «أعمال الشغب» مدّعيةً «أنّ أهالي درعا كانوا قلّة،» (٤) علمًا أنّ عدد المتظاهرين السوريّين في ذلك اليوم بلغوا ١٥ ألفًا، (٥) فيما لا يتجاوز سكّانُ المخيّم الفلسطينيّ عشرة آلاف شخص! (٦)

مثّل اتهامُ الفلسطينيّين ناقوسَ خطرٍ منذ بداية الأزمة. (٧) ثم تدحرجتْ كرةُ الاحتجاج لتصل خلال أيّام إلى حيّ السكنتوري (الرمل الجنوبيّ) في اللاذقيّة. ومن سوء حظّ الفلسطينيّين أنّ هذا الحيّ متاخمٌ للمخيّم الفلسطينيّ هناك، حيث اندلعت احتجاجاتٌ رافقتْها أعمالُ حرقٍ واقتحامٍ لبعض المقارّ الحكوميّة والحزبيّة في الحيّ، فأصبح اتهامُ العنصر الفلسطينيّ في الأحداث أقربَ إلى التصديق. وهذا ما بلورتْه بثينة شعبان، المستشارةُ السياسيّة والإعلاميّة للرئيس بشّار الأسد، في مؤتمرها الصحافيّ يوم ٢٠١١/٣/٢٦، حين وجّهت اتهامًا مباشرًا إلى مجموعاتٍ فلسطينيّةٍ من مخيّم الرمل «بتكسير المحالّ التجاريّة وبدء مشروع الفتنة.» كان هذا التصريح أوّلَ تصريحٍ رسميّ من مسؤول سوريّ بهذا المستوى. وتمكن قراءةُ الموقف الاتهاميّ من الفلسطينيّين وفق النقط الآتية:

١. محاولة الأجهزة الأمنيّة تصديرَ الأزمة إلى عنصرٍ غير سوريّ، إلى حين تمكّنها من قمع الاحتجاج الذي كان لا يزال في المهد.

٢. استثمار مشاركة بعض فلسطينيي سورية من عناصر «فتح الإسلام» (لبنان)، وخصوصًا من منطقة درعا، (٨) في أعمال الاحتجاج. وهذا ما يجعل الاتهامَ يبدو منطقيًّا للرأي العامّ الخارجيّ.

٣. هذا السيناريو مناسبٌ لتغطية فشل الأجهزة الأمنيّة في قمع الاحتجاج، رغم توجيه ضربةٍ دمويّةٍ عنيفةٍ إلى محتجّي الجامع العمريّ بدرعا مع بداية الحراك. وهو مناسبٌ من ثمّ لتغطية فشل الأجهزة الأمنيّة أمامَ القيادة السياسيّة.

إلّا أنّ رواية تورّط الفلسطينيّين في أحداث درعا واللاذقيّة لم تصمد طويلًا. فقد اجتاحت حركةُ الاحتجاج مدنًا وقرًى سوريّةً لم تطأْها قدمٌ فلسطينيّ، ثم عمّ الحراكُ معظمَ أراضي القطر من شماله إلى جنوبه.

كان هذا أحدَ أبرز مشاهد الحضور الفلسطينيّ المبكّر في أحداث سورية. أمّا المشهد الثاني فكان متفاعلًا مباشرةً مع هذه الأحداث، وذلك لدى اجتياح قوّات النظام محافظةَ درعا (أواخر نيسان ٢٠١١)، والحصار الذي فرضتْه على المدينة، وبخاصّة حيّ درعا البلد الذي يمثّل معقلَ الثورة هناك. فهذا الحصار أدّى إلى قطع كلّ أشكال الحياة عن المدينة، من طعام وشرابٍ واتصالاتٍ وكهرباء؛ (٩) وحينها تطوّع عددٌ من الفلسطينيّين من أبناء مخيّم درعا، الذين يفصل بينهم وبين حيّ درعا البلد حيٌّ سوريٌّ يعقبه وادٍ وعرٌ جعلوه ممرًّا إنسانيًّا للمؤن الغذائيّة ولنقل الجرحى إلى المستشفى الميدانيّ، الذي جُهّز على عجل في المخيّم وبنحوٍ بدائيٍّ جدًّا. وعلى الرغم من اقتصار دوْر أهالي المخيّم على المساندة الإنسانيّة للمحاصرين من أبناء الأحياء المجاورة، فقد نفّذتْ قوّاتُ النظام عمليّاتها، ووضعتْ حواجزَها في كافّة أحياء المدينة، وعلى تخوم المخيّم.

تطوّر عملُ المشفى الميدانيّ في مخيّم درعا، وتحوّلَ إلى أكبر مستشفًى ميدانيّ في المحافظة، إلى حين تدميره في أواخر أيّار ٢٠١٢، بعد قصفِ مركّزٍ على المخيّم إثر تشكيل أوّلِ مجموعةٍ مسلّحةٍ داخله. ويمكن أن نعزو عدمَ ضرب النظام للمشفى الميدانيّ طوال الفترة السابقة إلى نقطتين أساسيّتين:

---

(٢) يقع مخيّمُ اللاجئين الفلسطينيّين في درعا على مسافة أقلّ من ٣٠٠ متر عن مركز المحافظة.

(٣) هي الصحيفة اليوميّة الخاصّة الوحيدة في سورية، يموّلها رامي مخلوف، وهي أقربُ إلى الصحف الرسميّة في تعاطيها مع الأحداث العامّة الخاصّة بسورية.

(٤) **الوطن**، ٢٠١١/٣/٢٢.

(٥) كنتُ في درعا في ذلك اليوم بالمصادفة، وعاينتُ حجم المتظاهرين الذين جاؤوا من حيّي البلد والمحطّة، السوريّين في غالبيّتهم العظمى.

(٦) انظر موقع الأونروا الرسميّ، تعداد اللاجئين الفلسطينيّين في مخيّم درعا http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=405

(٧) يدرك سكّانُ سورية أنّ الإعلام المحلّيّ لا يستطيع أن يورد تقريرًا مفصّلًا عن الجهة التي تقف خلف أيّ حدث من دون مباركة الجهات الرسميّة.

(٨) كان من بين قادة «فتح الإسلام» ثلاثةُ فلسطينيين من درعا، بينهم الناطقُ باسمه: أبو سليم طه.

(٩) يُذكر أن حيّ درعا البلد تصله مياهُ الشرب من ينابيع بلدة المزيريب (١١ كيلومترًا عن مركز المحافظة) التي يشكّل الفلسطينيون نحو ثلثيْ سكانها. لذلك قام أهالي البلدة باقتحام مضخّة المياه في البلدة، وطردِ مَن فيها من عناصر الحماية التابعة للجيش النظاميّ، وتشغيلِ المضخة على حيّ درعا البلد بعد قطع الماء لعدّة أيّام.

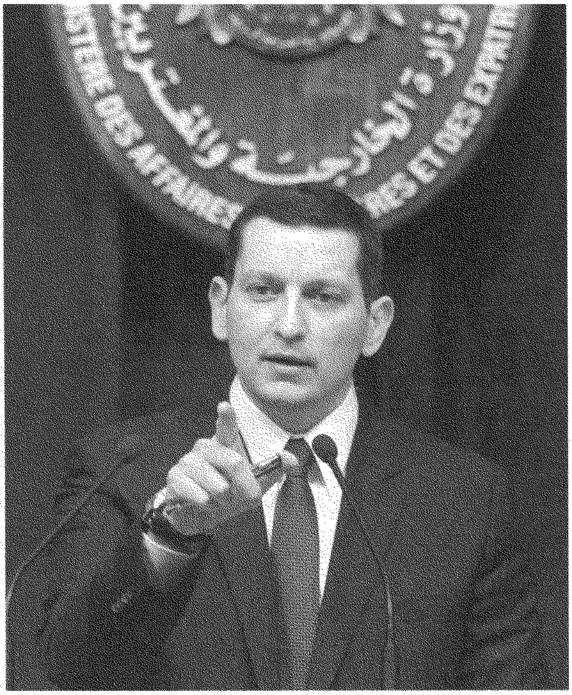

- الحساسيّة الوطنيّة للمخيّمات الفلسطينيّة، التي يشكّل ضربُها حرقًا لأهمّ أوراقِ النظام السياسيّة التي يبني عليها نظريّةَ المؤامرة.
- الرغبة في تحييد أبناء المخيّم من المشاركة الميدانيّة عسكريًّا، نظرًا إلى الخبرات التي يمتلكها قسمٌ كبيرٌ منهم، وخصوصًا في معارك المدن التي خبروها في الحرب اللبنانيّة.

في الأشهر الأولى للثورة، وبعد اندلاع أعمال الاحتجاج في درعا واللاذقيّة تحديدًا، وتأثّرِ الفلسطينيّين بما يجري هناك على ما ذكرنا، تطوّرت الأحداث في حيّ السكنتوري في اللاذقيّة حتّى قرّر النظامُ قصفه في آب ٢٠١١، فوجّه إنذارًا إلى أهالي مخيّم الرمل بالخروج خلال ثلاث ساعات. وبخلافِ ما أشيعَ يومها عن قصفٍ مركّزٍ على المخيّم من قبل الزوارق الحربيّة النظاميّة، فإنّ القصف حقيقةً تركّز على الحيّ السوريّ المجاور، ولم يتعرّض المخيّمُ إلّا لقصفٍ متقطّعٍ على أطرافه أدّى إلى سقوط ثلاثة شهداء وتضرُّرِ بعضِ البيوت بطلقاتٍ رشّاشة.(١٠)

مخيّم اليرموك وانفجار دمشق

في صباح ٢٠١٢/٧/١١ وُجدتْ جثثُ ١٦ مجنّدًا من جيش التحرير الفلسطينيّ، كانوا قد اختُطفوا قبل أسبوعين على طريق حلب - حماه الدوليّة أثناء عودتهم إلى منازلهم من الخدمة الإلزاميّة، مرميّةً في إحدى قرى إدلب. كان النبأُ صادمًا للمخيّمات الفلسطينيّة، ولاسيّما حلب التي ينتمي الضحايا إلى مخيّماتها. هذا، وقد تبادل النظامُ والمعارضةُ الاتهامات.(١١)

في ٢٠١٢/٧/١٣ خرجتْ من مساجد مخيّم اليرموك في دمشق، بعد صلاة الجمعة، تظاهراتٌ تندّد بمجزرة حلب، وعادت جميعُها بسلام، إلّا تظاهرةً خرجتْ من شارع فلسطين، المتاخمِ لحيّ التضامن الذي يتمركز فيه «الجيشُ السوريّ الحرّ» بكثافة، إذ أطلق الأمنُ النار عليها، فسقط ٤ شهداء فلسطينيّين. واستدعى ذلك تدخّلَ بعض المسلّحين من حيّ التضامن، فأشتعل المخيّمُ طوال اليوم باشتباكاتٍ بين الطرفين زادت عدد الضحايا والجرحى. وامتدّ العنفُ في اليوم التالي إلى كافّة الأحياء المجاورة، في الحجر الأسود والتضامن وحيّ القدم، ما دفع مئاتِ العائلات من الأحياء السوريّة المتاخمة إلى النزوح إلى المخيّم الأهدأ نسبيًّا. في هذه الأثناء، كان الناطقُ باسم الخارجيّة السوريّة، جهاد مقدسي، يلمّح، على صفحته على الفايس بوك، إلى ضيوفٍ لا يحترمون «أصولَ الضيافة،» مطالبًا إيّاهم

---

(١٠) من معاينةٍ شخصيّةٍ للمخيّم بعد انتهاء القصف في آب ٢٠١١.

(١١) اتهمتْ قيادةُ جيش التحرير الفلسطينيّ، وهي انعكاسٌ لموقف النظام، العصابات المسلّحة بالجريمة (انظر جريدة **الخليج**، ٢٠١٢/٧/١٢، بشأن بيان قيادة أركان جيش التحرير الفلسطينيّ، وتصريح اللواء طارق الخضراء على وكالة سانا ٢٠١٢/٧/١٣)؛ فيما اتهمت المعارضة النظامَ، وقالت بعضُ مصادرها إنّ الجنود انشقّوا عن النظام ثم ألقي القبضُ عليهم (انظر جريدة **الشرق الأوسط** ٢٠١٢/٧/١٢، وكذلك بيان المجلس الوطنيّ السوريّ بشأن الحادث يوم ٢٠١٢/٧/١٢).

(١٢) «أصعب شي أن يكون ببلدك ضيف معزّز مكرّم لأبعد حدّ، وترى البعض منهم لا يحترم أصولَ الضيافة. يعني سوري معارض أو تائه مسلّح، أمر الله وحكم. لكنّ الضيف (بعضهم) يجب أن يلتزم أصولَ الضيافة، وإذا عجز عن ذلك فليرحلْ إلى واحات الديموقراطيّة بالبلاد العربيّة..(رأي شخصي وأرجو عدم الإساءة أو ذكر جنسيّة)..»

بالرحيل إلى «واحات الديمقراطيّة بالبلاد العربيّة.»[١٢] ومنذ ذلك الحين، لا يزال مخيّمُ اليرموك يقدّم خدماتِه الإنسانيّة إلى آلاف الأسر النازحة التي لا تزال تحتمي بأزقّته، ويدفع لقاءَ ذلك عددًا من الشهداء والمعتقلين والجرحى، حتّى تجاوز عددُ شهداء مخيّم اليرموك وحده ١٧٠ شهيدًا،[١٣] أكثرُ من ثلاثة أرباعهم في الأشهر الثلاثة الأخيرة (فيما وصل التعداد الكليّ للشهداء إلى ٦٠١ شهيدًا فلسطينيًّا).

الموقف الفلسطينيّ من أحداث سورية

مثّلت الحالة السوريّة أكثرَ حالات الثورات العربيّة تعقيدًا وحرجًا للسياسة الفلسطينيّة، المتحالفةِ أو المتخاصمةِ مع النظام. وعلى العموم، يمكن القول إنّ الموقف الفلسطينيّ تأثّر بعدّة عوامل، أهمُّها:

- الذاكرة الثقيلة في وعي الفلسطينيّين لتجاربَ مريرةٍ في الأزمات العربيّة، بدءًا من حرب أيلول ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ في الأردن، وانتهاءً بمأساة فلسطينيّي العراق التي لا تزال قائمةً إلى اليوم.
- حساسيّة وضع النظام السوريّ، الذي رسم خلال السنوات الماضية معادلًا مهمًّا في دعم القضيّة الفلسطينيّة، سياسيًّا وفي ما يتعلّق بإيواء فصائل المقاومة.
- التناقضات الفلسطينيّة الداخليّة، والخشية من استنهاضها في ظلّ الفوضى التي يمكن أن تجتاح المخيّمات؛ وهو ما عكس موقفًا متقاربًا بين فتح وحماس من هذه القضيّة.

ضمن هذه المحدّدات، تمكّننا رؤيةُ ثلاثة مواقف فصائليّة مؤثّرة، هي: مواقف فتح، وحماس، والجبهة الشعبيّة ـ القيادة العامّة. وفي حين أنّ تأثير موقف فتح وحماس سياسيّ في الدرجة الأولى، فإنّ تأثير القيادة العامة ميدانيّ أكثر منه سياسيّ. ويمكن القول إنّ مجمل الموقف الفلسطينيّ الفصائليّ وقف خلف هذه المواقف الثلاثة، وهي على النحو الآتي:

١ـ فتح: وجود فتح في سورية ضعيفٌ تنظيميًّا، بسبب خصومتها التاريخيّة مع سورية منذ خلافات عرفات ـ حافظ الأسد أيّام حرب لبنان. ومع ذلك، لم تأخذْها هذه الخصومةُ إلى موقفٍ مناهضٍ للنظام أو مؤيّدٍ للثورة، انسجامًا مع خطّها العامّ الذي لم يتحمّسْ للثورات العربيّة. وبقيتْ على هذا الموقف حتّى في أشدّ اللحظات دمويّةً، كما في بيان الرئاسة الفلسطينيّة بعد مجزرة مخيّم اليرموك يوم ٢٠١٢/٨/٢ حين طالبتْ ـ كما حماس ـ بتحييد المخيّمات[١٤] (كانت تصريحاتُ ياسر عبد ربّه[١٥] هي التصريحات الوحيدة للسلطة التي تقودها فتح والتي حمّلت النظامَ المسؤوليّةَ عن الدماء الفلسطينيّة).[١٦] إلا أنّ تصريحاتِ فتح والأطر المحسوبة عليها لم تتوقّفْ عن مهاجمة أحمد جبريل بشكل خاصّ، وعن تحميله مسؤوليّةَ زجّ الفلسطينيّين في الصراع؛[١٧] فيما كانت وسائلُ الإعلام الرسميّة الفلسطينيّة تتحفّظ عن مهاجمة النظام السوريّ أو التعليق على الأحداث هناك.[١٨]

٢ـ حماس: كان موقفُ حماس في الأحداث هو الأصعبَ، والأدقَّ، والأكثرَ حرجًا وإثارةً للجدل فلسطينيًّا. فالنظام السوريّ قدّم للحركة مكانًا تلتجئ إليه، في الوقت الذي أوصد فيه العالَمُ أبوابَه في وجهها؛ وقدّم لها من تسهيلات العمل السياسيّ والإعلاميّ وربّما العسكريّ الشيءَ الكثير.

وقد وصلت العلاقة بين الحركة والنظام إلى ذروتها خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الأحداث. ومع ذلك، فقد تدرّج موقفُ حماس: من الصمت، إلى الحياد المعلن، فإلى الاستنكار العمليّ لممارسات النظام بعد خروج الحركة من سورية. ووصل الأمرُ بخالد مشعل، في مؤتمر حزب العدالة والتنمية في أنقرة يوم ٢٠١٢/٩/٣٠، حدَّ إعلان وقوف حماس إلى جانب ثورة الشعب السوريّ، الأمرُ الذي عدّه كثيرون قطعًا لشعرة معاوية التي بقيتْ متصلةً مع النظام خلال عام ونصف قبل التصريح.

وعلى العموم فإنّ موقف حماس، في وصفها أكبرَ فصيل فلسطينيّ موجود في سورية، ساهم في تأخير المواقف الصفريّة الحادّة لبعض الفصائل لمصلحة النظام، وخصوصًا داخل فصائل «التحالف» الذي كانت حماس تقوده عمليًّا؛ وساهم موقفُها، إلى جانب موقف فتح، في صناعة الحياد الفلسطينيّ العامّ. ومع ذلك فإنّ حماس تعرّضتْ لنقدٍ لاذعٍ من طرفَي المعادلة السوريّة (بخلاف فتح مثلا). ونظرًا إلى وزنها في الشارع، وبخاصّةٍ الشارع السوريّ، فإنّ موقفها المحايد رُفض من النظام الذي عدّه نكرانًا للجميل، ومن المعارضة التي عدّته تخلّيًا عن مبادئ الثورة التي

---

(١٣) إحصائيّة خاصّة غير منشورة أعدّتها «مجموعة العمل من أجل الفلسطينيّين في سورية.»

(١٤) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيّة (وفا)، ٢٠١٢/٨/٣، حول بيان الرئاسة عن مجزرة اليرموك ومطالبتها بتحييد المخيّمات.

(١٥) لا ينتمي عبد ربّه إلى حركة فتح، لكنّه المسؤول الإعلاميّ في سلطتها، وهو معروف بعدائه الشخصيّ للنظام السوريّ منذ انشقاق عام ١٩٨٩ الذي قاده داخل الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين في دمشق.

(١٦) رويترز، ٢٠١٢/٨/٣.

(١٧) وكالة معًا الإخباريّة، ٢٠١٢/٨/٤، حول تصريح الدائرة السياسيّة للمنظّمة بتحميل جبريل مسؤوليّة زجّ الفلسطينيّين في الصراع بسبب تسليحه للمخيّمات.

(١٨) **الحياة**، لندن، حول صدور تعليمات لوسائل الإعلام الحكوميّة في رام الله بتجنّب الحديث عن أخبار سورية، ٢٠١٢/٧/١٥، فيما نفت السلطة ذلك بعد يوم واحد. انظر **القدس العربي**، لندن، «السلطة تنفي إصدار تعليمات لوسائل الإعلام،» ٢٠١٢/٧/١٦.

تلتزمها حماس كحركة تحرّر.(١٩) أما الحلّ فقد نظرتْ إليه الحركة على مرحلتين:

الأولى تمثّلتْ في قناعتها بإيجاد حلّ سياسيّ للأحداث، وبخاصّةٍ في بدايتها. وطُرحتْ فكرةُ توسيط خالد مشعل لدى مجموعات الاحتجاج، ولاسيّما في درعا ودوما، لما للرجل من شعبيّة وثقل في الشارع السوريّ، وفي هاتين المنطقتين على وجه الخصوص. وقد أبدى مشعل استعداده لذلك، بشرط وجود ضمانات بتلبية مطالب المحتجّين من أعلى رأس في السلطة، أي الرئيس بشّار الأسد، الذي كان قد قاطع مشعل بعد رفض الأخير طلبَه الردَّ على الشيخ القرضاوي(٢٠) (الذي أيّد الثورةَ منذ اليوم الأول وحرّض على النظام في خُطب الجمعة). ونتيجةً لهذا، لم تحصل أيّةُ محاولات للتوسّط.(٢١) ثم حدثتْ محاولاتٌ لإيجاد مخرج سياسيّ بالاتفاق بين مختلف حلفاء تيّار المقاومة، وبخاصّةٍ حزبُ الله وحركةُ أمل في لبنان،(٢٢) حتّى وقت متأخّر من الأزمة. لكنْ يبدو أنّ كلّ هذه المحاولات اصطدمتْ بواقع فقدان الضمانات من قِبل النظام من جهة، وعدم القدرة على إيجاد منبرٍ جامعٍ للثورة السوريّة من جهة ثانية؛ إضافةً إلى فوات أوان الحلّ، وخصوصًا في المراحل المتأخّرة حيث ارتفعتْ نسبةُ القتل اليوميّ على نحوٍ ملحوظ، وأصبح الحديثُ عن حلّ سياسيّ ضربًا من ضروب العبث.

الثانية: هي قناعة الحركة بصعوبة إيجاد حلّ سياسيّ للأزمة. وهذا ما لمّحتْ إليه عمليًّا من خلال خروج قيادتها من سورية، ورفضِ مشعل لقاءَ الأسد بناءً على طلب الأخير يوم ٢٠١٢/١/١٤ حين التقى علي مملوك مديرَ المخابرات السوريّة،(٢٣) ثم مغادرة مشعل دمشق نهائيًّا يوم ٢٠١٢/١/١٧.

(١٩) ظهرتْ هذه المفارقة في الموقف من خلال وسائل إعلام الطرفين، وخصوصًا صفحات التواصل الاجتماعيّ. فقيادات المعارضة، كالإخوان المسلمين السوريّين، الجهة الأقرب إلى حماس إيديولوجيًّا، انتقدتْ مواقفَ حماس؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى النظام الذي وجّه صفحاته لانتقاد حماس ووصفها بنكران الجميل.

(٢٠) **الشرق الأوسط**، «مشعل وحماس.. رحلة عمر، مشعل والأزمة السوريّة،» ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢.

(٢١) **السفير**، «حماس وسوريا.. عتب لا قطيعة،» سامي كليب، ١٧ ديسمبر ٢٠١١.

(٢٢) **السفير**، «وفد من حماس يلتقي نصر الله لبلورة مبادرة للأزمة السوريّة،» قاسم قصير، ٢٠١٢/٨/٢.

(٢٣) الجزيرة نت، عمان، مشعل تجنّب لقاء الأسد قبل مغادرة دمشق، محمد النجار، ٢٠١٢/٢/١٩،
http://www.aljazeera.net/mob/f64516034-dff-4ca19-c10122741-d17432/ab318b39612-f-4700-bb4d-6aefc374fc14.

٣ـ الجبهة الشعبيّة ـ القيادة العامّة: هي المنظمة الفلسطينيّة الألصق بسياسات النظام السوريّ، وهو يعتمد عليها أكثر من أيّ فصيل آخر، بما في ذلك تنظيمُ «الصاعقة» المسلّح التابع لحزب البعث بفرعه الفلسطينيّ، والخاضع خضوعًا تامًّا للنظام. وربما يُعزى ذلك إلى أنّ فكرة تأسيس «الصاعقة» نشأتْ ونمت بين يدي صلاح جديد، منافسِ حافظ الأسد الأقوى في صفوف الحزب؛ وقد تمكّن الأسد من إقصائه وحبسه سنة ١٩٧٠ حين تولّى السلطة في سورية تحت ما سمّي حينها «الحركة التصحيحيّة» لمسار الحزب.

كان موقفُ «القيادة العامّة» في سوريا، رغم وجودها الضعيف والرمزيّ داخل فلسطين، مهمًّا لأنها الأقوى والأكبر هناك، ولأنها تمتلك قوّةً وخبراتٍ عسكريّة لا يستهان بها، ومن ثم فإنّ موقفها ذو تأثير مباشر في أحداث سورية. مع بداية الأحداث، التزمت الجبهة موقفين تجاه الأحداث: الأوّل فرديّ، هو الإيمان برواية النظام، وهذا ما ظهر في تصريحات قادتها وإعلامهما الخاصّ.[٢٤] والثاني جماعيّ صدر عن فصائل التحالف، أو الفصائل الفلسطينيّة عمومًا، وكانت الجبهة تلتزم فيه موقف الحياد. الجدير بالذكر هنا أنّ شائعاتٍ كثيرةً سرت مع بداية الأحداث عن مشاركتها في قمع المتظاهرين، إلا أنّها كانت مستوحاةً من تصريحات قيادة الجبهة ضدّ الثورة، ومن حالة التأهّب العسكريّ الذي تقوم به الجبهة أيّام الجمعة حول مقارّها، وخصوصًا بعد مهاجمة مبنى «الخالصة.» وعزّز هذه الشائعاتِ وجودُ مقارّ للجبهة، وخصوصًا في مخيّم اليرموك، كان يستخدمها الأمنُ السوريُّ محطّةً وقوف أو استراحة. لكنْ لا دليلَ ملموسًا على القمع في ذلك الوقت المبكّر.

في موقف القيادة العامّة محطّتان مهمّتان أشعرتاها بالخطر وبضرورة حسم موقفها لمصلحة النظام: حصارُ مبنى «الخالصة» وإحراقُه[٢٥] في مخيّم اليرموك بتاريخ ٦/٦/٢٠١١، ومقتلُ مجنّدي جيش التحرير الفلسطينيّ وما تبعه من أحداث في المخيّم. هاتان المحطّتان دفعتا الجبهة إلى اتخاذ مواقف عمليّة بعد موقفها النظريّ في تأييد رواية النظام، فشكّلت اللجانَ الأمنيّة المسلّحة في المخيّمات، رغم اعتراض الفصائل الفلسطينيّة عليها وعدم مشاركتها فيها. وقد اعتبرتْ فصائلُ الثورة السوريّة هذه اللجانَ وجهًا للنظام، وبخاصّةٍ في مخيّم اليرموك. ويقوم موقفُ القيادة العامّة هذا على سببين رئيسين:

- بخلاف حماس، ليست للقيادة العامّة أيّةُ خيارات في حال سقوط النظام؛ فكلُّ «بيْض» الجبهة في السلّة السوريّة، التي إنْ سقطتْ فسيتكسّر البيضُ بالضرورة.
- الرعاية السوريّة للقيادة العامّة منذ بداياتها، فضلًا عن الدعم الماليّ من إيران وحزب الله رغم نضوبه من جميع الجهات المانحة لها.[٢٦]

خاتمة وخلاصات

يطغى موقفُ الحياد على الرأي العامّ في الشارع الفلسطينيّ في سورية، مع اتجاه واضح للتنديد بممارسات النظام. وبحكم ما عاشه الوعيُ الفلسطيني من أحداث، فإنّ موقفه العامّ هذا يجمع بين العقلانية و«العاطفيّة المبدئيّة.» ويمكن تلخيصُ الحالة كالآتي:

١ـ الفلسطينيّون في سورية كانوا في قلب المشهد السوريّ، من خلال حضورهم السياسيّ أو الميدانيّ الإنسانيّ.

٢ـ نسبة الشهداء الفلسطينيّين إلى الشهداء السوريّين توضح تماسكًا اجتماعيًّا بين المكوّنين، إذ تشكل النسبة ٤,١٪ من المجموع العام للشهداء، فيما تقارب النسبة العامة للفلسطينيين ٢٪ فقط من السكان (٦٨١ شهيدًا فلسطينيًا حتى تاريخ ٢٥/١١/٢٠١٢).

٣ـ هناك فجوة بين موقف الشارع الفلسطينيّ من الثورة وموقف قيادته السياسيّة. إذ تسيطر على الأول النظرةُ العاطفيّة، فيما تسيطر على الثانية النظرةُ المصلحيّة.

٤ـ نسبة الوجود الفلسطينيّ في سورية غير مؤثّرة من الناحية الميدانيّة، ولكنّها مؤثّرة من الناحية السياسيّة، بسبب مكانة القضيّة لدى طرفَي الصراع في سورية. وهذا ما سبّب حضورًا لموقف الأقلّيّة الفلسطينيّة في سورية أكبرَ من حضور أيّ أقلّيّاتٍ أخرى قد تفوقها حجمًا.

دمشق

(٢٤) تُعَدّ إذاعة القدس الواسعة الانتشار في سورية، التابعة للجبهة الشعبيّة ـ القيادة العامّة، الإذاعة السياسيّة الوحيدة المرخّصة في سورية، إضافةً إلى الإعلام الحكوميّ. وقد تبنّت الإذاعة منذ بداية الأحداث موقفًا متماهيًا مع رواية النظام للأحداث.

(٢٥) في يوم ٦/٦/٢٠١١، وبعد تشييع شهداء مسيرة النكسة الذين سقطوا على الحدود مع الجولان المحتل، حمّل المشيعون القيادة العامّة مسؤوليّة ما جرى على الحدود، وهاجم محتجّون غاضبون مبنى «الخالصة» التابع لها وأحرقوه وقتلوا ٣ من عناصرها، بينهم مسؤول إقليم سورية، فيما قتل حرّاس المبنى محتجّيْن.

(٢٦) رغم وقوع حركة الجهاد الإسلاميّ تحت الظرف نفسه من ناحية الدعم الماليّ، إلا أنّها لم تقترب من موقف القيادة العامّة. وقد يكون هذا بسبب وجود ثقل حقيقيّ للحركة داخل فلسطين، بما يعطي ضمانة مهمّة لوجود الحركة في حال تبدّل التحالفات.